تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنشيط المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

أ.م. خالد روكان عواد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

م.م. فراس خميس عبد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
firaskhamis@gmail.com

م.م. منار سامي حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
manar-sami@uofalluja.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، ومن خلال تقدير وتحليل العلاقة في الجانب التطبيقي الذي استخدم فيه نموذج VAR وجد ان هناك علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق، بالإضافة الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يكن له تأثير على المشاريع الصغيرة في العراق، فضلاً عن وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما خلال مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، المشاريع الصغيرة، اختبار ديكي فولر، نموذج VAR.

Analysis of the Impact of Foreign Direct Investment on the Revitalization of Small Enterprises in Iraq Duration (2004-2018)

Assist. Prof. Khalid. R .Awad
College of Computer Science and Mathematics
University of Fallujah

Assist. Lecturer: Firas K. Abed
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Assist. Lecturer: Manar S. Hamid
College of Administration and Economics
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to analyze the relationship between foreign direct investment and small projects in Iraq for the period (2004-2018), and by assessing and analyzing the relationship in the application side in which the VAR model was used, it was found that there is a short-term equilibrium relationship between foreign direct investment and small projects in Iraq, in addition to That foreign direct investment had no effect on small projects in Iraq, as well as the existence of a weak positive relationship between them during the study period.

Keywords: Foreign Direct Investment, Small Enterprises, Dickey-Fuller Test, VAR Model.

المقدمة

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد اهم مصادر التمويل في معظم دول العالم، لذلك يلعب دوراً كبيراً وحيوياً كونه أحد مكونات النمو الاقتصادي ويسهم في زيادة القدرات الانتاجية في الاقتصادات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، وخلق فرص عمل جديدة، اضافة الى ادخال التقنية

المتقدمة والمعرفة، ومساعدة الدول بأساليب أكثر فاعلية، لذلك اعتمدت الدول النامية منذ فترة ليست بالقليلة، وحتى الوقت الحاضر بشكل كبير على امكانيات الدول المتقدمة من اجل النهوض بمستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي لها، حيث اخذ هذا الاعتماد العديد من الاشكال والصور المختلفة، ومتأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية، وليعكس هذا الاعتماد التطور الكبير والواضح في مصادر التمويل المحلية لدى الدول النامية في دعم مشاريع التنمية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في الدور الذي يمكن ان يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر في تنشيط المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي من خلال معرفة العلاقة بينهما خلال مدة الدراسة.

مشكلة البحث: بعد احداث ٢٠٠٤ والظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من انفتاح الاسواق على معظم الدول الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يرتقي الى مستوى التوجهات المعلن عنها في استراتيجيات التنمية الوطنية.

هدف البحث: توضيح العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع في العراق ومعرفة مدى تأثير الاستثمار الاجنبي على المشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٨.

فرضية البحث: يبنى البحث على فرضية مفادها وجود علاقة توازنيه قصيرة الأجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق خلال مدة الدراسة.

هيكلية البحث: اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات، وقد قسم البحث الى ثلاثة محاور، تضمن المحور الاول: الجانب النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة فيما تناول المحور الثاني واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق خلال مدة الدراسة، اما المحور الثالث فقد انصب على تحليل وتقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: الجانب النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة

اولاً. مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر: يتمثل هذا النوع من الاستثمار في القطاع الحقيقي ويتميز بكونه استثماراً طويل الأجل ويقوم به كيان اقتصادي سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً يقيم في بلد ويستثمر في بلد آخر، وقد تعددت مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر، فكما هو معروف ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو جزء من الاستثمار الدولي.

وقد عرف على انه انتقال لرأس المال الاجنبي الى الخارج لغرض الاستثمار بشكل مباشر والعمل في صورة وحدات تمويلية او صناعية او زراعية او انشائية او خدمية ويكون المحرك الرئيس لهذا الاستثمار هو حافز الربح (الهادي، ٢٠١٠: ٢٣)، فيما عرفه اخرون على انه تدفق لرؤوس الأموال بين دولتين أياً كان شكلها من اجل إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس اموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في الدولة الأم (unctad, 2000: 10)، في حين عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يعبر عن علاقة طويلة الامد بين الشركة الأم والشركة في الدول المستقبلة للاستثمار، وهو يعكس قدرة الشركة الأم على التحكم الإداري في الشركة التابعة ويكون للشركة الام حصة من رأس المال لا تقل عن ١٠% (خليفة و محمود، ٢٠١٣: ٥)، واستناداً الى ما تقدم فان الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار يقام في دولة معينة وتكون ملكيته اجنبية سواء كان المستثمر فرداً او شركة اجنبية وتختلف انواعه حسب نوع الاستثمار، وهناك نوعين للاستثمار الاجنبي يمكن تمثيلها من خلال الاتي: (ابو قحف، ٢٠٠٣: ٢٥)

١. **الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:** هي نوع من الاستثمارات لا يكون المستثمر استناداً اليها مالكا للمشروع الاستثماري سواء كان بشكل كلي او جزئي، وتستخدم هذه الاستثمارات من قبل الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير مباشر كبداية قبل أن تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة أو الاكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائيا.

٢. **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** هي الاستثمارات التي يكون فيها المستثمر الأجنبي مالكا للمشروع الاستثماري سواء كان بشكل كلي او جزئي، أي ان الاستثمار يكون عن طريق التملك المطلق او الجزئي للمشروع الاستثماري، وهناك من يرى ان الاستثمار الأجنبي يأخذ اشكال اخرى والتي يمكن اجمالها من خلال الاتي: (كريم، ٢٠١٢: ٦)

أ. من حيث الملكية: ويأخذ نوعين يتمثلان بالآتي:

❖ **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي** :يحدث نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

- اقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة اجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تعود ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب.

❖ **الاستثمار المشترك:** يدعى ايضاً بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع مليكته بين طرف أو عدة أطراف اجنبية من جهة، وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.

ب. من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي: نقصد به طبيعة النشاط الاقتصادي سواء كان الصناعي او الخدمي او الفلاحي الذي ينتمي اليه الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً. فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر: تختلف فوائد الاستثمار باختلاف الغرض الذي تسعى اليه هذه الاستثمارات وأن اغلب الدول لا سيما النامية منها تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق مجموعه من الفوائد يمكن اجمالها من خلال الاتي:

١. **معالجة فجوة الموارد:** يعد الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الدعائم للنمو الاقتصادي كونه يمثل مصدراً مالياً للدول المضيفة اذ تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير الأموال اللازمة لاستثمارها والتي يمكن أن توظف في مصلحة برامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية القومية بديلاً عن مصادر التمويل التقليدية والمتمثلة في المدخرات المحلية وذلك لقلة هذه المدخرات مقارنة بما تحتاجه عملية التنمية، لذلك فان الاستعانة برأس المال الأجنبي يعد عنصراً اساسياً لسد فجوة الموارد المحلية والمخصصة للاستثمار (عساف و عواد، ٢٠١٣: ١٤٠).

٢. **زيادة عوائد البلد المضيف:** يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل المهمة في اجتذاب رأس المال الأجنبي إلى البلد المضيف والمستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائداً أعلى بعد مقارنته بمعدل المخاطر، وعندما ينخفض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد للمعدات الفنية تلجأ الدولة إلى الاستثمارات الأجنبية (صيام، ٢٠٠٣: ٢٢).

٣. **نقل التكنولوجيا:** يتم نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف من خلال العديد من الأساليب والطرق كالتراخيص والمشروعات المشتركة والاستثمار الأجنبي يمثل أكثر الطرق جدوى وأهمية في نقل

التكنولوجيا وتتم عمليات نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية من خلال الشركات الأجنبية، والدولة لا تستطيع أن تحافظ على مركزها التنافسي في الأسواق الأجنبية الا إذا أنتجت وصدرت منتجات جديدة وبتقنية عالية لا تقل عن الأسواق الأجنبية (شاكر واحمد، ٢٠١٢: ٥٠٦).

٤. **خلق فرص عمل:** ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثاراً ايجابية إذا كان يوفر الوظائف الجديدة مما يؤدي إلى تراجع البطالة، وان اغلب البلدان النامية تعاني من قصور في استخدام القدرات البشرية إذ أنها تعاني من مشكلة البطالة وتتم معالجة البطالة عن طريق الاستثمار الأجنبي الذي سيخلق فرص عمل للعاطلين والعمل على الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشر في المنشآت الأجنبية فضلاً عن طرق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية بشرط ان لا يتم استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية.

٥. **تكوين رأس المال الثابت:** يؤدي الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في زيادة تكوين رأس المال الثابت في الدول المضيفة وذلك لكون الشركات الأجنبية لها إمكانيات ووسائل عديدة منها التمويل عن طريق الموارد الذاتية للشركة، اضافة الى إصدار السندات والأسهم والاقتراض، لذلك فأن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في زيادة عرض رأس المال محلياً وزيادة النمو قد يولد أثاراً ايجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة، اذ ان معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وبعضها تسعى للحصول على الموارد (الجميل، ٢٠٠٣: ٥٤).

٦. **تنويع الصادرات:** يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر الدول على توسيع صادراتها والنمو الذي تشهده المنتجات التصديرية والمعروفة بالصادرات غير التقليدية يشكل أهمية خاصة للدول النامية، وهذا التنويع في قاعدة الصادرات يجعل الدول أقل عرضة للأثار الضارة من جراء انخفاض أسعار السلع (عساف و عواد، ٢٠١٣: ٤٧٣)، لذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر يغير هيكل التجارة للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري وهذا الأثر يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

ثالثاً. مفهوم المشاريع الصغيرة: تواجه غالبية دول العالم صعوبة في اعطاء تعريف موحد للمشاريع الصغيرة، وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بان هناك أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف تصنيف تلك المشاريع نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشاريع، وقد اعطت عدة معايير لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة مثل (عدد العاملين، حجم المبيعات، ومبلغ الأصول)، وهنالك عدة تعاريف تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما، ولقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها (عواد، ٢٠١٧: ١٢٢)، وقد تعددت المفاهيم والتعريفات للمشاريع الصغيرة من دولة إلى أخرى وفقاً لتطور هذه الدول اقتصادياً وصناعياً، فهي منشآت أو كيانات صغيرة يقوم بأنشائها شخص ما أو مجموعة أشخاص برأس مال محدود من أجل تحقيق أرباح مالية، وهناك عدة معايير يتم بموجبها تعريف المشاريع

الصغيرة، الا ان تللك المعايير تتباين فيما بينها لتحديد المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفق امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل نموها التي بلغتها (الونداوي، ٢٠٠٨: ١٢٤)، بل وإنه حتى في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو، ويمكن تمثيل تلك المعايير من خلال الاتي: (عواد، ٢٠١٧: ١٢٣)

١. **معيار عدد العمال**: وهو الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على بيانات العمالة والمنشآت الصغيرة.
٢. **معيار حجم المبيعات**: ويعتبر معيار صادق لقياس مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية.
٣. **معيار حجم الاستثمار**: وهو معيار أساسي باعتباره أحد محددات الطاقة الانتاجية.
٤. **المعيار التقني والتكنولوجي**: وتتصف المشاريع الصغيرة باعتمادها على اساليب تقنية بسيطة سواء في الإنتاج او التسويق او الإدارة.
٥. **المعيار التنظيمي**: وطبقا لهذا المعيار فان المشروع الصغير يتصف بالجمع بين الملكية والإدارة.
٦. **المعيار القانوني**: وطبقاً للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله.

وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشاريع وزيادة كفاءتها، فقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة على أنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠-٥٠ عامل (الصياد، ٢٠٠٦: ٧)، فيما يصف البنك الدولي المشاريع التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال هي مشروعات متناهية في الصغر، في حين ان المشاريع التي يعمل فيها بين ١٠-٥٠ عاملا فتسمى بالمشاريع الصغيرة، اما المشاريع التي يعمل فيها بين ٥٠-١٠٠ عامل فتسمى بالمشاريع المتوسطة (عبد الكريم، ٢٠١٣: ٦٣)، اما مجلس التعاون الخليجي فقد عرف المشاريع الصغيرة على أنها تلك المشاريع التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر اقل من مليوني دولار، في حين عرف العراق المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها اقل من ١٠ عمال (حسن، ٢٠١٢: ٥)، واستناداً الى ما سبق يمكن القول أن المشاريع الصغيرة عبارة عن مشروعات فردية موجهة نحو المجالات الاستثمارية التي تهتم بزيادة القدرة الانتاجية، وتساهم في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين، الامر الذي يعمل على تحسين دخل الافراد، وهناك عدة اشكال للمشاريع الصغيرة يمكن تمثيلها من خلال الاتي : (عواد، ٢٠١٧: ١٢٥)

أ. **طبيعة المنتجات**: تنقسم المشاريع الصغيرة حسب هذا التصنيف الى ما يأتي:

- ❖ المشاريع المنتجة للسلع الاستهلاكية: يتركز هذا النشاط في أنتاج السلع الاستهلاكية مثل صناعة الملابس والمنتجات الغذائية.
- ❖ المشاريع المنتجة للسلع الوسيطة: يركز هذا التصنيف على جميع المشاريع المنتجة للسلع الوسيطة مثل (الصناعات الكهربائية والميكانيكية، والصناعات البلاستيكية والكيميائية).
- ❖ المشاريع المنتجة لسلع التجهيز: يتطلب هذا التصنيف تكنولوجيا مركبة، وايدي عاملة مؤهلة ورأس مال كبير، الامر الذي يجعل عملية الولوج فيها أكثر صعوبة مقارنة بأنواع المشاريع اعلاه مثل عملية تركيب الأثاث وتصليحه.

ب. **طبيعة النشاط الاقتصادي**: تنقسم المشاريع الصغيرة حسب هذا التصنيف الى الاتي:

- ❖ **المشاريع الإنتاجية**: وهي المشاريع التي تقوم بتحويل المواد الخام الى منتج سواء كان هذا المنتج نهائي أو وسيط، وبعبارة اخرى هي تلك المشاريع التي تخلق القيمة المضافة مثل المشاريع اليدوية التي تستخدم الموارد المحلية.

- **المشاريع الخدمية**: هي تلك المشاريع التي تساهم في توفير خدمة للمواطنين مقابل اجر، مثل الخدمات السياحية التي تقدم للسياح.
- **المشاريع التجارية**: هي المشاريع التي يكون اساسها البيع والشراء لسلعة ما أو لعدة سلع لغرض تحقيق الربح، وبمعنى اخر هي المشاريع التي تقوم بشراء سلعة ما ثم تقوم بإعادة بيعها من اجل الحصول على الارباح كتجارة الجملة.

ج. **طبيعة التوجه**: تنقسم المشاريع الصغيرة حسب هذا التصنيف الى ما يأتي:

- **المشاريع العائلية**: هي المشاريع التي تجعل البيوت مقراً لها وتعتمد هذه المشاريع على مساهمات افراد العائلة الذين يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة فيها.
- **المشاريع التقليدية**: ان هذا النوع يكون شبيه بالمشاريع العائلية كون هذه المشاريع تعتمد على المساهمة العائلية، الا انها تختلف عن الاولى بانها تكون مستقلة عن البيوت وتكون على هيئة ورش تعتمد في عملها على طرق سهلة.
- **المشاريع المتطورة**: يختلف هذا الشكل من المشاريع عن الشكليين الذين سبق التكلم عنهما في انها تستخدم تقنيات صناعية تكنلوجية حديثة من ناحية الانتاج للسلع التي تواكب التقدم العصري.

رابعاً. اهداف المشاريع الصغيرة: يعد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة احدى السياسات التي تتبعها الدولة من اجل تحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تساهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر التي تواجهها مختلف دول العالم سواء كانت المتقدمة منها ام النامية، فالمشاريع الصغيرة أداة فاعلة تسهم في تحقق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والادخار والاستثمار والصادرات فضلا عن مساهمتها في تحقق العدالة الاجتماعية والإقليمية بين جميع افراد المجتمع ويمكن ايضاح اهم الاهداف التي تسعى المشاريع الصغيرة من خلال الاتي : (حداد و اليعقوبي، ٢٠٠٦: ١٥) و (صالح، ٢٠٠٩: ٤٥) و (ناصر و حسن، ٢٠١١: ٨)

١. **تسهم المشاريع الصغيرة في تقليل معدلات البطالة:** ان الاهتمام المتزايد بالمشاريع الصغيرة انما هو بدافع تحريك سوق العمل للوصول الى الاستخدام الكامل لقوة العمل من خلال الفرص التي تخلقها هذه المشاريع للعاطلين والباحثين عن عمل مع عجز الحكومة والمؤسسات الكبيرة في تامين الوظائف والأعمال واستيعاب التزايد في نمو السكان والهجرة الريفية في الكثير من البلدان لأنه كما هو معروف ان البطالة تُعد من اخطر واكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول سواء كانت المتقدمة منها ام النامية، وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لأخر، وان القضاء عليها يحتاج الى تحديد وسيلة ترفع مستوى التشغيل للقوى العاملة ألا وهي المشاريع الصغيرة والتي تعد المصدر الرئيس لتامين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية ورغم التفاوت في تعريف المشاريع من بلد لأخر ألا انها نشكل حافزا قويا لخلق فرص عمل لأفراد المجتمع.

٢. **تسهم المشاريع الصغيرة في القضاء على الفقر:** يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات اجتماعية متعددة الإشكال والأبعاد وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، حيث تشير التقديرات إلى ان خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لغرض العيش الكريم الأمن، لذا تعد المشاريع الصغيرة الية فعالة لمكافحة الفقر فضلاً عن كونها نقطة ضوء للانطلاق وانتشال الفقراء وخاصة في المناطق الريفية والنائية الأقل حظا في النمو والأكثر احتياجاً للتنمية

الآمر الذي يؤهل هذه الاقاليم الى فرص اكبر من التنمية والتطوير والانتعاش من خلال هذه المشاريع مما يرحلهم من حالة الفقر والعوز الى الحياة الكريمة .

٣. **تسهم المشاريع الصغيرة في تحقق التنمية المكانية المتوازنة:** تستطيع المشاريع الصغيرة أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً، لكونها قادرة على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى على عكس المشاريع الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة، اذ ان انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع الريفي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام.

٤. **تسهم المشاريع الصغيرة في تقديم الخدمات التدعيمية للمشاريع الكبيرة:** اذ تؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تقديم الخدمات التدعيمية المؤدية الى بقاء المشاريع ألكبيرة وذلك من خلال الارتباطات فيما بين المشاريع الصغيرة والمشاريع ألكبيرة، اذ يمكن للمشاريع الصغيرة ان تزود المشاريع الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع او منتجات نصف مصنعة التي تستخدمها هذه الاخيرة كمدخلات لإنتاجها ألنهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة كالصناعات الغذائية.

٥. **تسهم المشاريع الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي:** تتمتع المشاريع الصغيرة بقدر كبير من المرونة والتنوع في الهيكل الاقتصادي الصناعي وذلك من خلال دخولها في مجالات تميزها عن المشاريع الكبيرة ألحجم بحيث يكون الطلب عليها محدوداً في بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير بدلاً من الاستيراد ومن ثم تقوم المشاريع الصغيرة بهذه الوظيفة فيصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح المشاريع الكبيرة ومن ثم تصبح المشاريع الصغيرة هي السبيل لتحقق ذلك.

٦. **تسهم المشاريع الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وخفض العجز في ميزان المدفوعات:** ان استغلال المواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع وسيطة او تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق ألمستهلكين فضلا عن قدرة هذه المشاريع على العمل في مجال أنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج تؤدي إلى سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مما يساهم زيادة الناتج المحلي بالنتيجة تخفض العجز في ميزان المدفوعات.

المحور الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصفيرة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

اولاً. واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد ٢٠٠٤: نتيجة لما مر به العراق يعد عام ٢٠٠٣ من خلال قيام الحاكم المدني (بول بريمر) بإصدار قانون الاستثمار رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر، بعد ان فتح القانون اعلاه الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحاً للمستثمرين الاجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعد بالنفع للبلد (ابو بكر، ٢٠٠٩: ٢)، ولم يختلف الامر بعد ذلك حتى مع اصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ والذي كان مؤمل منه انه سيعمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، اضافة الى جلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، فضلاً عن تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها

على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع، ومع كل تلك الآمال التي كانت مبنية على قانون ١٣ لعام ٢٠٠٦ الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لازال ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وربما يعود ذلك لأسباب عديدة منها فقدان الاستقرار الامني والسياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، اضاقة الى الفساد الاداري والمالي والذي اخذ ينهش بمقاصل الدولة المختلفة، فضلاً عن عدم صلاحية البنى التحتية حيث ان التحديات الامنية تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (كريم، ٢٠١٢: ٢٥)، والجدول ادناه يبين ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اخذت بالظهور في العراق بعد عام ٢٠٠٤ اذ بلغ مقدار الاستثمارات الاجنبية المباشرة لذلك العام حوالي (٩٠) مليون دولار وربما يعود السبب الى الاستقرار الجزئي للأوضاع الامنية والانفتاح الاقتصادي على العالم وأنهاء العقوبات الاقتصادية في ذلك العام، ثم ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل الى (٥١٥) مليون دولار في عام ٢٠٠٥، اما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض تدفق الاستثمار الى نحو (٣٨٣,٠) مليون دولار بسبب التدهور الأمني الذي شهده العراق في ذلك العام، فيما عاود الاستثمار في عام ٢٠٠٧ بالارتفاع ليصل الى نحو (٩٧١,٨) مليون دولار بسبب تحسن الوضع الأمني وتشريع قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) والبدء بالعمل به، اما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ليصل الى (١,٥٩٨) والسبب في ذلك هو الازمة العالمية التي اصابات جميع اقتصادات دول العالم والتي حدثت في عام ٢٠٠٨، ثم اخذت الاستثمارات في العراق بالتزايد حيث وصل الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق اقصى معدلاته في عام ٢٠١٤ حيث بلغ نحو (١٠,١٧٦) مليون دولار، ويرجع سبب هذه الزيادة الى جولات التراخيص وزيادة الاستثمارات النفطية ، ليعود وينخفض مرة اخرى ليصل في عام ٢٠١٧ الى نحو (٥,٠٣٢) مليون دولار وسبب ذلك هو ضعف الاستقرار السياسي والامني فضلاً عن الفساد الاداري والمالي المنتشر في اغلب مفاصل الدولة، وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان تحسن الوضع الامني والسياسي هو دليل على تزايد تدفقات الاستثمار خلال بعض السنوات كون المستثمر يبحث دائماً عن البيئة الآمنة والمستقرة التي يستثمر فيها امواله.

الجدول (١): حجم الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
2004	90	------
2005	515	472.5
2006	383	-25.67
2007	972	153.73
2008	1.856	90.95
2009	1.598	-13.87
2010	1.396	-12.64
2011	1.882	34.81
2012	3.400	80.65
2013	3.120	50.90

السنة	الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
2014	10.176	-10.00
2015	7.574	-25.56
2016	6.256	-17.40
2017	5.32	-14.96
2018	4.22	-20.67

المصدر: (UNCTAD, World Invesment Report, 2004-2018).

ثانياً. واقع المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٤: ركزت الاستراتيجيات التنموية بعد عام ٢٠٠٤ على ضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة عن طريق زيادة اعداد هذا النوع المشاريع، فضلاً عن الاهتمام بمصادر تمويلها، لها لما لها من اهمية كبيرة في تشغيل العاطلين وتقليل نسبة الفقر فضلاً عن زيادة الناتج المحلي الاجمالي، لذلك فان السياسة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٤ تركز على ضرورة الاهتمام بهذه المشاريع، اضافة الى أن الجهد المبذول في تحقيق اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي الذي تتضمنه الخطط التنموية تستلزم أن يكون هناك مكانه مهمة لهذه المشاريع، ومن اجل الوقوف على واقع تلك المشاريع يجب التطرق الى اعداد تلك المشاريع ومعرفة اهميتها (عواد، ٢٠١٧: ١٢٢)، لذلك فان المشاريع الصغيرة تعد أحدى التوجهات الاقتصادية التي اتبعها مختلف بلدان العالم والعراق واحد منها من اجل حل المشكلات الاقتصادية التي تصيب اقتصاداتها، وترجع بداياتها مع نشوء الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إذ تحولت من الصناعات الحرفية ذوات الآلات البسيطة الى صناعات معتمدة على نفسها من خلال مساهمتها بإشباع حاجات المجتمع (حسن، ٢٠١٨: ١٣٢)، وقد كان للدولة الأثر الكبير في انشاء وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا سيما بعد عام ٣٠٠٣، وذلك بسبب تعرض نسبة كبيرة جدا من المشاريع الحكومية الكبيرة الى النهب والتخريب مما عطل حركة التجارة الداخلية وتم الاعتماد على الاستيراد وما رافق ذلك من مشاكل اقتصادية واستهلاكية، فضلاً عن نشوء طبقة كبيرة من العاطلين عن العمل سواء من ذوي الخبرات في المنظمات الانتاجية التي تعرضت للتخريب او من خريجي الكليات الذين وجدوا أنفسهم بدون عمل مما اضطرهم الى البحث عن اعمال خارج اختصاصاتهم العلمية، لذلك عمدت الحكومة آنذاك الى اتخاذ مبادرات من اجل تمويل هذه المشاريع ويمكن تمثيلها من خلال الاتي: (العاني والمعموري، ٢٠١٠: ٨٧)

١. **المبادرة التي قامت بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٧:** والتي تضمنت برنامجاً للقروض من اجل تقليل حجم البطالة في الاقتصاد العراقي وقد نصت هذه المبادرة على تخصيص مبلغ (خمسة عشر) مليون دولار لكل محافظة، فضلاً عن توفير ما يقارب (ربع مليون) فرصة عمل اضافة الى تمويل ما يقارب (ستة الآف) مشروع وبتكلفة مقدارها (ثلاثون) مليون دولار للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩).

٢. **المبادرة التي أطلقها اتحاد الصناعات العراقية عام ٢٠٠٧:** والتي تضمنت توفير قروض للقطاع الصناعي الخاص من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لتمويل المشاريع الصغيرة وقد تم تخصيص (اربعمائة وخمسة) مليون دولار لكافة محافظات العراق، الا انها لم يصرف منها سوى (تسعون) مليون دولار من اجل تمويل ما يقارب (ثلاثة الاف) مشروع.

٣. **المبادرة التي أطلق عليها اسم الشباب العراقي:** والتي تضمنت وضع سياسة تركز على خلق فرص عمل للشباب العراقي الذين تتراوح اعمارهم بين (١٨-٣٥) عاما، فضلاً عن تأسيس المشروعات الجديدة وتشجيع تعلم المهن لتقليل حجم البطالة.

وتأسيساً على تقدم يتضح أن المشاريع الصغيرة قد حظيت بأهمية كبيرة مقارنة بالمشاريع المتوسطة والكبيرة، وهذا دليل على مدى الأهمية التي يمكن ان تحققها هذه المشاريع على الأصعدة كافة من تشغيل للعاطلين وتقليل الفقر وزيادة ايرادات الدولة الامر الذي يساهم وبشكل لا يستهان به في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، والجدول ادناه يوضح واقع المشاريع الصغيرة خلال مدة الدراسة.

الجدول (٢): عدد العاملين والمساهمة النسبية للمشاريع الصغيرة في التشغيل للمدة (2004-2018)

السنة	عدد العاملين في المشاريع الصغيرة	مجموع عدد العاملين	معدل النمو المركب لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة	مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل %
2004	64338	208540	% -1.9	30.852
2005	36379	180644		20.139
2006	46494	213699		21.757
2007	53679	227235		23.623
2008	50544	224859	% 37.8	22.478
2009	27780	210790		13.179
2010	36898	217049		17.000
2011	145385	337594		43.065
2012	146210	347211		42.110
2013	92059	271506	% 26.7	33.907
2014	84272	221006		38.131
2015	67157	197872		33.940
2016	81920	193943		42.239
2017	93644	207539		45.121
2018	83375	200306		41.624

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعات الإحصائية (2004-2018).

يتضح من الجدول (٢) أن عدد العاملين اخذ بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٤، اضافة الى ازدياد معدل التغير السنوي للعاملين في هذه المشروعات، وفي نفس الوقت يلاحظ زيادة حجم هذه المشروعات في التشغيل، في حين بلغ معدل النمو المركب للسنوات الاربع بعد عام ٢٠٠٤ (١,٩-%) وان سبب ذلك يعود إلى ما مر به العراق من ظروف اقتصادية وامنية، فضلاً عن هجرة اصحاب المهن ورؤوس الأموال الى خارج البلد بسبب الاوضاع التي مر بها البلد خلال تلك المدة، فضلاً عن انفتاح الأسواق المحلية على السلع والمستوردات المنتجة في الخارج، اما بعد عام ٢٠٠٧ وما شهدته تلك المدة من محاولات ومبادرات اطلقتها الدولة من اجل الاهتمام بهذه المشاريع لغرض تقليل حجم البطالة ودفع عجلة الاقتصاد الى الامام، الامر الذي جعل أعداد المشتغلين في المشاريع

الصغيرة تزداد حتى بلغت عام ٢٠١٢ (١٤٦٢١٠) عامل، في حين وصل معدل النمو للأعوام المحصورة بين (٢٠٠٨-٢٠١٢) الى (٣٧,٨%)، ويعود ذلك الى ما شهدته تلك المدة من تحسن نسبي للوضع الأمني في العراق، اما بعد عام ٢٠١٣ فقد انخفض عدد العاملين في المشاريع الصغيرة حتى وصل في عام ٢٠١٨ إلى (٨٣٣٧٥) عامل، فيما يشير معدل النمو للأعوام المحصورة بين (٢٠١٣-٢٠١٨) الى (٢٦,٧%)، ويرجع السبب في ذلك الى ما شهده العراق من عمليات ارهابية وما رافقها من عمليات التحرير، واستكمالا للتوضيح فإن الجدول (٣) يوضح واقع المشاريع الصغيرة في العراق خلال مدة الدراسة والذي يلاحظ منه ان عدد المشاريع اخذت بالتذبذب خلال السنوات الاولى حتى عام ٢٠١٠ بسبب قلة الدعم الحكومي عبر مؤسساتها وانشغال الدولة بعد عام ٢٠٠٤ بالاهتمام بالوضع الأمني وصرف اغلب موارد الدولة بهذا الجانب، أما بعد زيادة صادرات العراق النفطية وإطلاق المبالغ التي كانت بحوزة الأمم المتحدة فقد زاد الدعم المالي لهذه المشاريع لذا يلحظ هذه الزيادة، بحيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة عام ٢٠١٨ ما يقارب (٢٧٧٤٧) مشروعاً، فضلاً عن زيادة عدد المشتغلين ليصل الى (٨٣٣٥٧) لنفس العام، كما يلاحظ من الجدول ادناه إن نسبة المشاريع الصغيرة تحتل النسبة لا يستهان بها مقارنة بباقي المشاريع الاخرى، وربما يعود السبب في ذلك إلى إن هذه المشاريع لها خصوصية في ارتباطها بحاجات السكان المحليين المتعددة والمتنوعة وسرعة تلبية هذه الحاجات، اضافة الى سهولة انتشارها في مختلف المناطق، فضلاً عن قلة الأموال التي تحتاجها مثل هكذا مشاريع كونها تتناسب مع مدخرات السكان المحليين، لذلك لابد من الاهتمام بهذه المشاريع من اجل أن تسهم في دفع عجلة الاقتصاد بالاتجاه الصحيح لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول (٣) نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة الى اجمالي عدد المشروعات للمدة 2004-2018

السنة	عدد المشروعات الصغيرة	مجموع عدد المشروعات	نسبة المساهمة للمشروعات الصغيرة %
2004	17599	18180	96.804
2005	10088	10616	95.026
2006	12620	12983	97.204
2007	13406	13886	96.543
2008	14905	15146	98.408
2009	15289	15835	96.551
2010	19131	19987	95.717
2011	25281	25951	97.418
2012	33669	34308	98.137
2013	27694	28577	96.752
2014	25809	26745	96.500
2015	22480	23172	97.014
2016	25966	26711	97.211
2017	26856	27589	97.343
2018	27747	28745	96.528

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعات الإحصائية.

ثالثاً. العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والذي يقع على عاتق الشركات متعددة الجنسيات، كما يعد الاستثمار الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي، الامر الذي أدى إلى حدوث تعثرات في عملية التنمية الاقتصادية والتي تعالج بدورها معظم المشاكل التي تؤثر في مسار نموها كمشكلة الفقر ومشكلة القضاء على البطالة واللتان تعتبران من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي آخذت حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين، وبرامجهم الهادفة لمعالجتها كونها تتصل بالفرد (عمران، ٢٠١٣: ١٧)، ومن بين الاهداف التي تسعى لها معظم الدول سواء كانت المتقدمة منها او النامية هو فسح المجال أمام المستثمر الأجنبي، اضافة الى توفير فرص عمل تمكنها من تخفيف الضغط على المؤسسات المحلية العامة والخاصة، فضلاً عن رفع مستوى التشغيل، والتقليل من معدلات البطالة من خلال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة كونها لا تحتاج رؤوس اموال كبيرة، فضلاً عما تعمله تلك المشاريع من تقليل حجم البطالة من خلال تشغيل العاطلين عن العمل فضلاً عن تقليل نسبة الفقر، والعراق احد هذه الدول التي سعت بعد عام ٢٠٠٣ الى إزالة الكثير من العراقيل امام المستثمر الأجنبي من خلال اصدار القوانين التي تنظم عمله، واذا نظرنا لأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في نمو اقتصاديات الدول وتحديداً في نمو قطاعات معينة لكثير من الدول، نجد ان الاستثمار الاجنبي يعد احد دعائم النمو الاقتصادي لمعظم دول العالم، اذ يعمل على زيادة الطاقة الانتاجية للبلد، فضلاً عن كونه يعد من الوسائل الفاعلة التي تساهم في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل اختلالاته الهيكلية، اذ كلما زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر يزداد معه معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة للبلد الام وتشغيل القوى العاملة، ومن خلال المبحث الثالث الذي يختص بتقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق، سنتمكن من معرفة اذا كانت هناك علاقة ام لا.

المحور الثالث: تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

اولاً. متغيرات الدراسة: من اجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها، تم تحديد المتغير المستقل المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير التابع هو المشاريع الصغيرة في العراق وعلية يمكن اعتماد المعادلة (١) في تقدير النموذج الذي سوف يتحدد من خلال استقراريه السلاسل الزمنية.

$$y = a + \beta x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y= المشاريع الصغيرة.

X= الاستثمار الاجنبي المباشر.

وعليه من خلال المعادلة (١) التي تعبر عن نموذج انحدار بسيط يتم تقدير النموذج وتحليل النتائج الواردة في النموذج.

ثانياً. نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: تم تحويل البيانات خلال مدة الدراسة الى صيغة اللوغاريتم ثم الى بيانات ربع سنوية كما في الملحق (١) من خلال برنامج Eviews10 وتم الحصول على 60 مشاهدة لكل متغير وعلى هذا الاساس تم اجراء الاختبارات على السلاسل الزمنية من اجل الوصول الى الاستقرارية.

الجدول (٤): اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) عند المستوى الأصلي

		X	Y
With Constant	t-Statistic=	-2.107	-1.9135
	Prob.=	0.1201	0.3239
With Constant & Trend	t-Statistic=	-4.3357	-2.5793
	Prob.=	0.0257 **	0.2910
Without Constant & Trend	t-Statistic=	1.3729	1.0525
	Prob.=	0.9472	0.9215
		غير مستقر	غير مستقر

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من الجدول (٤) ان المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وهذا ما جاء به اختبار (ADF).

الجدول (٥): اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) عند الفرق الثاني

		X	Y
With Constant	**t-Statistic=**	-5.7377	-3.3716
	Prob.=	0.000 ***	0.000 ***
With Constant & Trend	**t-Statistic=**	-5.6333	-3.2458
	Prob.=	0.000 ***	0.000 ***
Without Constant & Trend	**t-Statistic=**	-4.7743	-3.2346
	Prob.=	0.000 ***	0.000 ***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من الجدول (٥) ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول وعند مستوى اقل من (٥%).

ثالثاً. اختبار التكامل المشترك:

الجدول (٦): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**.
None*	0.212800	14.36788	15.49471	0.0734
At most 1*	0.064269	3.122081	3.841466	0.0772

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

الجدول (٧): اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**.
None	0.212800	11.24580	14.26460	0.1423
At most 1*	0.064269	3.122081	3.841466	0.0772

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال اختبار جوهانسن للتكامل المشترك تبين عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا ما جاء في اختبار (Trac) و (Maximum) وهذا يعني وجدود علاقة قصيرة الأجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق، ومع عدم وجود التكامل المشترك هذا يعني علينا تقدير نموذج Var.

رابعاً. اختبار فترات الابطاء:

الجدول (٨): اختبار تحديد درجة تأخير لنموذج VECM

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-52.84379	NA	0.039233	2.437502	2.517798	2.467435
1	107.5916	299.4794	3.75e-05	-4.515182	-4.274294	-4.425381
2	134.4567	47.7020*	1.36e-5*	-5.5409*	-5.1929*	-5.3741*
3	135.6960	2.093085	1.54e-05	-5.408713	-4.846640	-5.199177
4	138.2145	4.029486	1.66e-05	-5.342865	-4.620200	-5.073463
5	-52.84379	NA	0.039233	2.437502	2.517798	2.467435

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال اختبار فترة الابطاء ان فترة الابطاء هي الثانية والتي من خلال هذه الفترة يمكن تقدير النموذج.

خامساً. تقدير نموذج Var:

الجدول (٩): نموج Var لمتغيرات الدراسة

	LOG_Y	LOG_X
LOG_Y(-1)	1.687477 (0.09457) [17.8439]	0.127569 (0.29416) [0.43367]
LOG_Y(-2)	-0.740436 (0.09418) [-7.86195]	0.059674 (0.29295) [0.20370]
LOG_X(-1)	0.005894 (0.04050) [0.14554]	1.478777 (0.12597) [11.7392]
LOG_X(-2)	0.005976 (0.03706) [0.16123]	-0.557008 (0.11529) [-4.83140]
C	0.438808 (0.18204) [2.41057]	-1.227139 (0.56623) [-2.16720]
R-squared	0.991922	0.990634
Adj. R-squared	0.991152	0.989742
Sum sq. resids	0.045740	0.442561
S.E. equation	0.033001	0.102651
F-statistic	1289.253	1110.616
Log likelihood	96.28085	42.94503
Akaike AIC	-3.884292	-1.614682
Schwarz SC	-3.687467	-1.417858
Mean dependent	9.859451	7.575306
S.D. dependent	0.350836	1.013534

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول اعلاه يلاحظ الاتي:

١. وجود علاقة توازنيه قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة وهذا ما اكده معامل تحديد المعدل (٩٩%).

٢. وجود علاقة طردية ضعيفة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق اي أن زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق يؤدي الى زيادة المشاريع الصغيرة في ويعود السبب في ذلك الى ان هذه الاستثمارات تؤدي الى منافسة الصناعات المحلية التي هي في مركز تنافسي ضعيف مما ينتج عنه انهيار بعض المشاريع الصغيرة مثل الشركات الامنية او شركات الالبان، وقد لا توجه الشركات استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يسهم في علاج تلك الاختلالات

باستعمال التكنلوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبياً من الناحية التكنلوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية وآخر متخلف تكنلوجياً ويضم الشركات الوطنية .

٣. نلاحظ من خلال النموذج ان المتغير المستقل فسر التغير الحاصل في المتغير التابع بمقدار ٩٩% و١% هي تأثيرات تقع خارج النموذج.

سادساً. التحقق من صلاحية النموذج: يتم التحقق من صلاحية النموذج من خلال الاتي:

١. اختبار استقرارية النموذج:

Modulus	Root
0.946671	0.946671
0.823715	0.789025 - 0.236530i
0.823715	0.789025 + 0.236530i
0.641533	0.641533

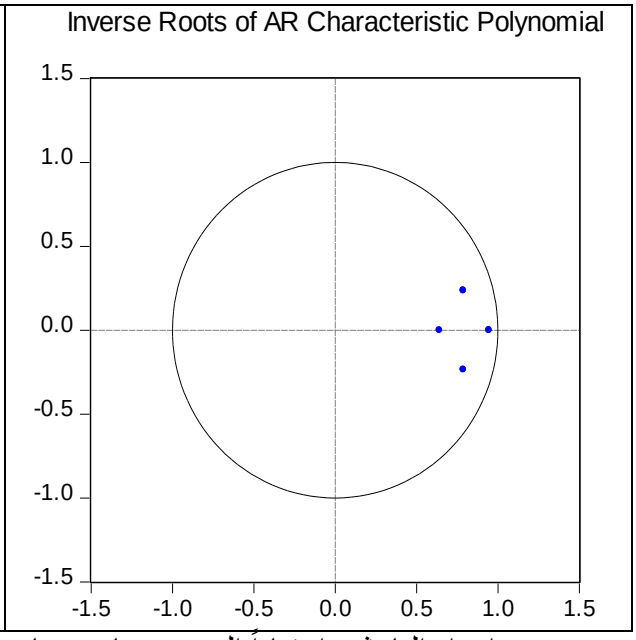

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

ولغرض التأكد من صلاحية النموذج نستخدم الاختبار الخاص بالجذور العكسية، والذي يتبين منه ان النموذج لا يعاني من مشكلة الاستقرار، كون جميع النقاط تقع داخل الدائرة، وان الجذور المرافقة للانحدار الذاتي اقل من الواحد الصحيح، وبالتالي فان نموذج VAR يستوفي شروط الاستقرار.

٢. اختبار (LM):

الجدول (١٠): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Lag	LRE* stat	Prob.
1	1.876605	0.7585
2	0.242504	0.9932
3	0.744382	0.9458

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول (١٠) عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء في النموذج لان الاحتمالية هي أكبر من (٥%).

٣. **اختبار السببية (Granger):**

الجدول (١١): اختبار كرانجر بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob
LOG_X does not Granger Cause LOG_Y	47	1.41919	0.2533
LOG_Y does not Granger Cause LOG_X		3.47941	0.0400

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من الجدول (١١) وجود علاقة سببيه واحدة تتجه من المشاريع الصغيرة الى الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

١. يعد الاستثمار الاجنبي المباشر أحد انواع التدفقات المالية، حيث يتضمن انتقال رؤوس الاموال والآلات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والمعرفة والمهارات، من دولة الى دول اخرى، بالإضافة الى تعدد الصور والاشكال التي يتخذها الاستثمار الاجنبي المباشر.
٢. لم يكن للاستثمار الاجنبي تأثير على المشاريع الصغيرة في العراق وجاءت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة طردية لكن ضعيفة ولم تكن معنوية وهذا الامر بسبب ان هذه الاستثمارات تؤدي الى منافسة الصناعات المحلية التي هي في مركز تنافسي ضعيف مما ينتج عنه انهيار بعض المشاريع الصغيرة.
٣. ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٤ ازدادت بسبب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانفتاح العراق على العالم الخارجي، الا ان هذه التدفقات ما زالت متواضعة وضعيفة وغالبيتها في القطاع النفطي، مما ادى الى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط مما جعله اقتصاداً ريعياً.
٤. تشير نتائج البحث الى وجود علاقة توازنيه قصيرة الأجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة في العراق خلال مدة الدراسة وهذا يثبت فرضية البحث.
٥. ان نسبة المشاريع الصغيرة نسبة الى عدد المشاريع قد ارتفع خلال مدة الدراسة، وهذا مؤشر ايجابي لدعم هكذا مشاريع لما لها من اهمية اقتصادية.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة زيادة تخصيصات والبرامج الاستثمارية لتشجيع المشاريع الصغيرة بما يساهم في تفعيل القطاع الخاص المحلي من اجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
٢. ضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة لما يوفره هذا النوع من فرص عمل، فضلاً عن مساهمته في زيادة الإنتاجية، الأمر الذي يدفع العجلة التنموية الى الامام.
٣. التأكيد على زيادة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة التي حثت عليها استراتيجيات التنمية الوطنية بعد عام ٢٠٠٤، من اجل تسريع معدلات النمو، طالما أن السياسة المتبعة تركز على الانفتاح ودمج الاسواق.
٤. يجب على صانع القرار أن يضع قوانين للاستثمار الاجنبي المباشر لا تضر بالصناعات المحلية الوطنية ولاسيما الصناعات الناشئة، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الامني ووقف النزاعات والصراعات السياسية والمحاصصة الحزبية كون هذه الامور من العوامل المحددة لمناخ الاستثمار

٥. تبني سياسة انفتاح ذات وجهة تصديرية تنافسية لتشجيع التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات عن طريق ازالة كافة العقبات امامها.

المصادر والمراجع

أولاً. المصادر العربية:

١. ابو بكر محمد، (٢٠٠٩)، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد، العدد ٣٥.

٢. ابو قحف، عبد السلام، (٢٠٠٣)، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

٣. الجميل، سرمد كوكب، (٢٠٠٣)، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية التحديات والخيارات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ٧٣.

٤. حداد، منار واليعقوبي، محمد، (٢٠٠٦)، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة ابن بو علي.

٥. حسن، خالد كاظم، (٢٠١٢)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الاهمية والمعوقات)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد.

٦. حسن، زهراء محمد، (٢٠١٨)، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة دنانير، العدد الثاني عشر.

٧. خليفة، احمد مبروك ومحمود، ابراهيم سيد عبد اللطيف، (٢٠١٢)، الاستثمار الاجنبي المباشر واثرة على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الحالة المصرية للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠)، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات الاقتصادية، القاهرة.

٨. شاكر، عامر عبد الأمير، احمد، هناء صلاح، (٢٠١٢)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، تجارب دول مختارة مع إشارة الى تجربة العراق، إقليم كردستان، وقائع المؤتمر العلمي الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة نوروز.

٩. صالح، ادريس محمد، (٢٠٠٩)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

١٠. الصياد، محمد حامد، (٢٠٠٦)، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية.

١١. صيام، احمد زكريا، (٢٠٠٣)، مبادئ الاستثمار، مكتبة جامعة غزة للبنات، غزة فلسطين

١٢. العاني، ثائر رشيد والمعموري، محمد علي، (٢٠١٠)، استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء مبادرة القروض في العراق، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٦، العدد ٥٨.

١٣. عبد الكريم، علي فريد، (٢٠١٣)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد، مجلة العمل والمجتمع تصدر عن وزارة العمل العراقية، المركز الوطني للبحوث، بغداد.

١٤. عساف، د. نزار ذياب، عواد، م. خالد روكان، (٢٠١٣)، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني.
١٥. عساف، د. نزار ذياب، عواد، م. خالد روكان، (٢٠١٣)، الاستثمار الخاص في القطاع السياحي بين فلسفة الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر العراق أنموذجا، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر.
١٦. عمران، ستار جبار، (٢٠١٣)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٩٥.
١٧. عواد، م. خالد روكان، (٢٠١٧)، اهمية قطاع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة جامعة غزة للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني.
١٨. كريم، علي، (٢٠١٢)، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٢.
١٩. ناصر، سليمان وحسن، عواطف، (٢٠١١)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
٢٠. الهادي، سليمان عمر، (٢٠١٠) الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٢١. الونداوي، نشأت مجيد حسن، (٢٠٠٨)، أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعة كربلاء للعلوم الاقتصادية والإداريــة، العدد ٦.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. unctad, (2000), Investment regimes in the Arab world Issues and policies UNITED NATIONS. New York and Geneva.
2. unctad, (2018), Investment regimes in the Arab world Issues and policies UNITED NATIONS. New York and Geneva.

الملحق (١)

Y	X	ربع سنوية
9.775597361230212	4.499809670330265	2004Q1
9.636473490333848	4.935898977913633	2004Q2
9.497349619437482	5.371988285497	2004Q3
9.35822574854112	5.808077593080369	2004Q4
9.219101877644756	6.244166900663736	2005Q1
9.275085942257368	6.170133922792964	2005Q2
9.331070006869979	6.096100944922191	2005Q3
9.387054071482592	6.022067967051419	2005Q4
9.443038136095204	5.948034989180646	2006Q1
9.458143013800879	6.180865193000594	2006Q2
9.473247891506552	6.413695396820542	2006Q3
9.488352769212229	6.646525600640491	2006Q4
9.503457646917904	6.879355804460439	2007Q1
9.529956236716472	7.041061581681866	2007Q2
9.556454826515036	7.202767358903292	2007Q3
9.582953416313604	7.364473136124719	2007Q4
9.609452006112172	7.526178913346146	2008Q1
9.615811228224282	7.488761216591165	2008Q2
9.622170450336392	7.451343519836182	2008Q3
9.628529672448504	7.413925823081201	2008Q4
9.634888894560614	7.37650812632622	2009Q1
9.690933004666306	7.342722665575244	2009Q2
9.746977114771998	7.308937204824269	2009Q3
9.803021224877689	7.275151744073292	2009Q4
9.859065334983382	7.241366283322318	2010Q1
9.92875110234765	7.31604729252807	2010Q2
9.998436869711922	7.390728301733821	2010Q3
10.06812263707619	7.465409310939572	2010Q4
10.13780840444046	7.540090320145325	2011Q1
10.20943950625144	7.687950417760056	2011Q2
10.28107060806241	7.835810515374789	2011Q3
10.35270170987339	7.98367061298952	2011Q4
10.42433281168437	8.131530710604252	2012Q1
10.37549237431694	8.110045103154071	2012Q2
10.32665193694951	8.08855949570389	2012Q3
10.27781149958209	8.06707388825371	2012Q4
10.22897106221466	8.045588280803529	2013Q1
10.21134793348336	8.341138031997624	2013Q2
10.19372480475206	8.636687783191716	2013Q3
10.17610167602076	8.932237534385809	2013Q4
10.15847854728946	9.227787285579904	2014Q1
10.123954236469	9.153959616300362	2014Q2
10.08942992564854	9.080131947020822	2014Q3
10.05490561482808	9.006304277741282	2014Q4
10.02038130400763	8.932476608461741	2015Q1
10.05642179523577	8.884681526902594	2015Q2
10.09246228646391	8.836886445343444	2015Q3
10.12850277769206	8.789091363784294	2015Q4
10.1645432689202	8.741296282225146	2016Q1
10.17296858635512	Na	2016Q2
10.18139390379003	Na	2016Q3
10.18981922122495	Na	2016Q4
10.19824453865987	Na	2017Q1
10.2064041553005	Na	2017Q2
10.21456377194112	Na	2017Q3
10.22272338858174	Na	2017Q4
10.23088300522237	Na	2018Q1
Na	Na	2018Q2
Na	NA	2018Q3
NA	NA	2018Q4

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً الى مخرجات برنامج Eviews10.